4.11 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر[1]

المحتويات

ملخص 1

1. نطاق الوحدة وأهدافها 1

2. المصطلحات والتعاريف والاختصارات 2

3. مقدمة 3

4. المبادئ التوجيهية 3

4.1 الطوعية 4

4.2 مراعاة المنظور الجنساني وشموليته 4

4.3 مراعاة ظروف النزاعات 4

4.4 الملكية الوطنية والمحلية 4

4.5 الإدماج 5

4.6 السلامة والأمن 5

5. التخطيط وتصميم للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر وتصميمها 5

5.1 عمليات التقييم والدراسة الاستقصائية عن الأسلحة 5

5.2 الإطار التنظيمي الوطني والإقليمي والدولي 6

5.2.1 التشريع الوطني 6

5.2.2 الصكوك الملزمة قانوناً 7

5.2.3 الصكوك الملزمة سياسياً 8

5.3 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المراعية للجنسانية 8

6. الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كأداة تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 9

6.1 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر لدعم الأدوات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 12

6.1.1 الحد من العنف المجتمعي والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر 12

6.1.2 مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر 13

6.1.3 دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للترتيبات الأمنية الانتقالية والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر 14

6.1.4 دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجهود الوساطة الخاصة بالسلام والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر 15

6.2 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ودعم إعادة الإدماج 15

7. أنشطة تحديد الأسلحة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة 16

8. إصلاح القطاع الأمني والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر 17

المرفق أ: الاختصارات 17

المرفق ب: الوثائق المعيارية 18

الحواشي الختامية 19

[1] **إخلاء المسؤولية: تم تقديم هذه الترجمة غير الرسمية بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. إذا كانت لديك أي أسئلة حول دقة المعلومات الواردة في الإصدارات المترجمة، فيرجى الاطلاع على النسخة الإنجليزية الأصلية من IDDRS، وهي النسخة الرسمية.*

4.11 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

ملخص

يعمل ممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياقات تضم بشكلٍ متزايد جماعات مسلحة مجزأة ولكنها مجهزة تجهيزاً جيداً، وتشهد مستويات حادة من انتشار الأسلحة والذخائر والمتفجرات غير المشروعة. وفي البيئات التي يستمر فيها النزاع المسلح ولم يتم التوقيع على اتفاقات السلام أو تنفيذها، قد لا يكون نزع السلاح كجزءٍ من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج النهجَ الأكثر ملاءمةً للحد من تداول الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، لأن الجماعات المسلحة قد تكون مترددة في نزع سلاحها دون ضمانات أمنية قوية (انظر المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 4.10 بشأن نزع السلاح). وبدلاً من ذلك، تتطلب هذه السياقات تصميم وتنفيذ أدوات مبتكرة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر (WAM).

وعند تنفيذ هذه الإدارة كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (إما مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو بدونه)، يكون لها هدفان أساسيان: تقليل قدرة الأفراد والجماعات على الانخراط في النزاعات المسلحة، والحد من الحوادث وإنقاذ الأرواح من خلال معالجة المخاطر المباشرة المتعلقة بالحيازة غير المشروعة للأسلحة والذخائر والمتفجرات. ومن خلال دعم تحسين ضبط الأسلحة ومنع تسرب الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى مستخدمين نهائيين غير مصرح لهم، يمكن أن تكون الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر عنصراً قوياً في نهج الحفاظ على السلام ويمكن لها أن تساهم في منع اندلاع النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها (انظر المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 2.40 بشأن إعادة الإدماج كجزء من الحفاظ على السلام). وفي البيئات التي تم فيها التوقيع على اتفاق سلام والشروط المسبقة اللازمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يمكن أيضاً استخدام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر قبل وأثناء وبعد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كإجراء تكميلي (انظر المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 2.10 حول نهج الأمم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

1. نطاق الوحدة وأهدافها

كما هو مبين في الشكل 1، تشمل أنشطة تحديد الأسلحة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما يلي: (1) نزع السلاح كجزء من برنامج لنزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج (2) الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كأداة تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. تهدف هذه الوحدة الفرعية، التي ينبغي قراءتها على أنها مكملة للوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح، إلى تزويد ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالمعارف القانونية والبرنامجية والتقنية الأساسية لتصميم وتنفيذ الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر الآمنة والفعالة في السياقات المتعلقة بالبعثات وغير المتعلقة بالبعثات.

الشكل 1: أنشطة تحديد الأسلحة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

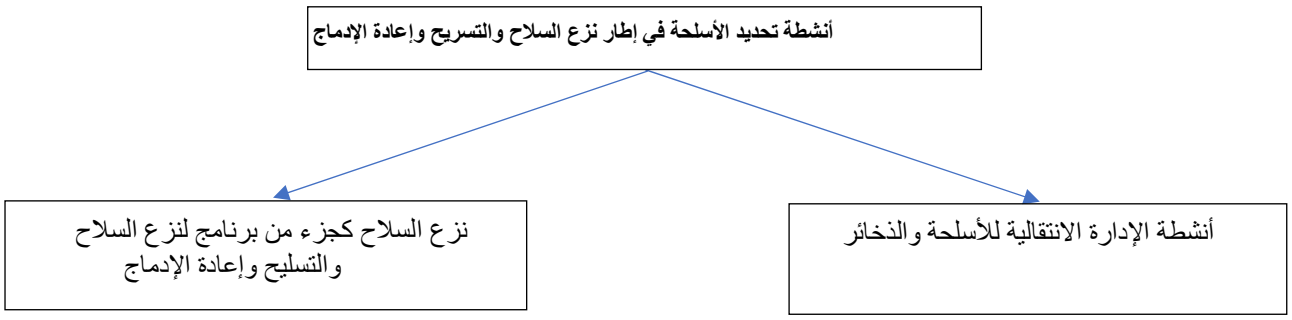

توفر هذه الوحدة الفرعية أيضاً إرشادات حول كيفية تنفيذ الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مع تعزيز إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW).

عند جمع الأسلحة والذخائر والمتفجرات وتسجيلها وتخزينها ونقلها والتخلص منها أثناء الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، تنطبق المبادئ التوجيهية الأساسية المذكورة في الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح. وبالتالي، ينبغي على الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تلتزم دائماً بمعايير الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية، وعلى وجه التحديد موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة (MOSAIC) والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة (IATG).

2. المصطلحات والتعاريف والاختصارات

يحتوي المرفق أ على قائمة الاختصارات المستخدمة في هذه المعايير. ويوجد مسرد كامل لجميع المصطلحات والتعاريف والاختصارات المستخدمة في سلسلة المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوحدة 1.20 منها.

وفي سلسلة المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تُستخدم الكلمات "يجب" و"ينبغي" و"يجوز" و"يمكن" و"يتعين" للدلالة على درجة الامتثال المقصودة للمعايير الموضوعة. ويتماشى هذا الاستخدام مع اللغة المستخدمة في المعايير والمبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الأيزو).

a) تُستخدم كلمة "يجب" للإشارة إلى المتطلبات أو الطرق أو المواصفات الواجب تطبيقها للامتثال للمعيار؛
b) تُستخدم كلمة "ينبغي" للإشارة إلى المتطلبات أو الطرق أو المواصفات المفضلة؛
c) تُستخدم كلمة "يجوز" للإشارة إلى طريقة أو مسار عمل محتمل؛
d) تُستخدم كلمة "يمكن" للإشارة إلى الإمكانية والقدرة؛
e) تُستخدم كلمة "يتعين" للإشارة إلى قيد أو التزام خارجي.

إدارة الأسلحة والذخائر هي الإشراف والمساءلة وإدارة الأسلحة والذخائر طوال دورة حياتها، بما في ذلك إنشاء أطر وعمليات وممارسات للحصول على المواد بشكلٍ آمن ومأمون وتخزينها ونقلها وتعقبها والتخلص منها.[1] ولا تركز إدارة الأسلحة والذخائر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن على نطاقٍ أوسع من الأسلحة التقليدية بما في ذلك الذخائر والمدفعية.

الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر هي سلسلة من التدابير المؤقتة لتحديد الأسلحة التي يمكن تنفيذها من قبل ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعدها وبالتزامن معها. ويمكن أيضاً تنفيذ الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر عند غياب الشروط المسبقة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويهدف المكون الانتقالي لعملية الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المقام الأول إلى الحد من قدرة الأفراد والجماعات على الانخراط في العنف المسلح والنزاعات. ويهدف أيضاً إلى الحد من الحوادث وإنقاذ الأرواح من خلال معالجة المخاطر المباشرة المتعلقة بحيازة الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

الأسلحة الخفيفة: كل سلاح فتاك محمول مصمم لاستخدامه بواسطة فردين أو ثلاثة أفراد يعملون كطاقم (وإن كان بعضها يمكن لفرد واحد حمله واستخدامه) ويقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفاً، أو يصمم لقذف أو إطلاق طلقة أو رصاصة أو مقذوف أو يمكن تحويله بيسر ليقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفا بفعل مادة متفجرة. ملاحظة 1: يشمل ذلك، في جملة أمور، الرشاشات الثقيلة، وقاذفات القنابل المحمولة باليد، والمركّبة تحت مواسير البنادق، والمحمّلة على مركبات، والمدافع المحمولة المضادة للطائرات، والمحمولة المضادة للدبابات، والبنادق عديمة الارتداد، والقاذفات المحمولة لمنظومات القذائف المضادة للدبابات والمنظومات الصاروخية المضادة للدبابات، والقاذفات المحمولة لمنظومات القذائف المضادة للطائرات، ومدافع الهاون التي يقل عيارها عن 100 ملم، وكذلك أجزائها ومكوناتها وذخائرها. ملاحظة 2: يُستثنى من ذلك الأسلحة الخفيفة العتيقة أو نماذجها المقلدة.

الأسلحة الصغيرة: كل سلاح فتاك محمول مصمم للاستخدام الفردي، ويقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفاً، أو يصمم لقذف أو إطلاق طلقة أو رصاصة أو مقذوف أو يمكن تحويله بيسر ليقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفاً بفعل مادة متفجرة. ملاحظة 1: يشمل ذلك المسدسات العادية والمسدسات نصف الأوتوماتيكية والبنادق العادية والبنادق القصيرة والرشاشات الصغيرة والبنادق الهجومية والرشاشات الخفيفة، بالإضافة إلى أجزائها ومكوناتها وذخائرها. ملاحظة2: يُستثنى من ذلك الأسلحة الصغيرة العتيقة أو نماذجها المقلدة.

3. مقدمة

يتم إطلاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكلٍ متزايد في السياقات التي لا يرغب فيها أفراد الجماعات والمجتمعات المسلحة في نزع سلاحهم بسبب المخاوف على أمنهم. وقد تتخذ المجتمعات والأفراد في مثل هذه الحالات تدابير أمنية خاصة بها، تتضمن زيادة حيازة الأسلحة. ويمكن أيضاً وصف بعض الجماعات المسلحة بأنها قوات مجتمعية للدفاع عن النفس أو "جماعات الدفاع الذاتي".

وتنطوي حيازة الأسلحة والذخائر والمتفجرات من قبل الأفراد والجماعات المسلحة على عددٍ من المخاطر. على سبيل المثال، إذا قامت الجماعات المسلحة بتخزين أنواع غير متوافقة من الذخائر معاً، فقد يؤدي ذلك إلى حدوث انفجارات وما ينجم عنها من خسائر في الأرواح. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأسلحة والذخائر غير المؤمنة بشكلٍ كافٍ أن تسهل العنف المسلح بين الأفراد، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف القائم على الجنسانية، فضلاً عن حوادث السرقة والتسريب إلى السوق غير المشروعة.

ومن أجل المساهمة في إيجاد بيئة أكثر أماناً تفضي إلى الاستقرار والتنمية والمصالحة على المدى الطويل، قد يفكر ممارسون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في استخدام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، إذ يمكن استخدامها كبديل لنزع السلاح كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو يمكن استخدامها أيضاً قبل ذلك البرنامج أو أثناءه أو بعده كإجراءٍ تكميلي. وفي كلا السياقين، يجب اتباع نهج متعدد الأوجه يعالج الأسباب الجذرية للعنف المسلح والوسائل التي يتم من خلالها ارتكاب هذا العنف.

ولذلك يمكن أيضاً استخدام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر بالاشتراك مع برامج الحد من العنف المجتمعي، لا سيما عندما تشمل هذه البرامج مقاتلين سابقين أو أفراداً معرضين لخطر التجنيد من قبل الجماعات المسلحة (انظر الوحدة 2.30 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن الحد من العنف المجتمعي). ختاماً، يمكن أيضاً استخدام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر بالتزامن مع الأنشطة التي تدعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين والأفراد المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة (انظر الوحدة 2.40 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن إعادة الإدماج كجزء من الحفاظ على السلام والوحدة 4.30 بشأن إعادة الإدماج).

4. المبادئ التوجيهية

تحدد الوحدة 2.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نهج الأمم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المبادئَ الأساسيةَ التي توجه جميع جوانب عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويوضح هذا القسم كيفية تطبيق هذه المبادئ على الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

4.1 الطوعية

يتم تنفيذ عملية الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساسٍ طوعي، وحيثما يكون ذلك مناسباً، من خلال إشراك المجتمعات والقوات والجماعات المسلحة لتحديد المشكلات وتصميم الحلول.

4.2 مراعاة المنظور الجنساني وشموليته

يجب على الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ألا تقوم بإدخال تمييز على أساس العمر أو الجنسانية أو العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو غيرها من المعايير التعسفية التي قد تؤدي إلى إيجاد أو تفاقم نقاط الضعف واختلال توازن القوى. ويجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التأكد من أن الأبعاد الجنسانية لإدارة الأسلحة والذخائر وارتباطاتها بالهويات الجنسانية، فضلاً عن التأثيرات المختلفة على الرجال والنساء وتصوراتهم للأسلحة والذخائر والمتفجرات، مدمجةٌ بشكلٍ مناسب في جميع مراحل مبادرات تحديد الأسلحة. ويتطلب هذا النهج خبرةً في مجال الجنسانية، وتحليلاً جنسانياً، وجمع بيانات مصنفة حسب الجنسانية والعمر، فضلاً عن الاعتبارات المتعلقة بالأطفال.

كما يجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اعتماد نهجٍ مفضٍ إلى التحول في المنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال التدخلات والرسائل بشأن الروابط بين الذكورة وحيازة الأسلحة، ومن خلال ضمان مشاركة كل من الرجال والنساء في تصميم الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر وتنفيذها.

4.3 مراعاة ظروف النزاعات

يجب ألا تزيد الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر من تعرض المجتمعات أو المجموعات (بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية) أو الأفراد للتهديدات الداخلية أو الخارجية من خلال زعزعة استقرار توزيع السلطة. ويجب أيضاً اتخاذ جميع الاحتياطات لتجنب تعزيز أو توليد عدم المساواة على أساس العمر والجنسانية.

4.4 الملكية الوطنية والمحلية

تتمتع الحكومات الوطنية بالحق والمسؤولية في تطبيق معاييرها الوطنية الخاصة على جميع تدابير الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ضمن أراضيها، ويجب أن تتصرف وفقاً للصكوك الدولية و(دون الإقليمية) ذات الصلة بتحديد الأسلحة والأطر القانونية المعمول بها (انظر القسم 5.2). وتقع المسؤولية الأساسية عن الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر على عاتق حكومة الدولة المعنية. ويتم وضع الدعم والمعرفة المتخصصة للأمم المتحدة تحت تصرف الحكومة الوطنية لضمان إجراء التخطيط للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر وتنفيذها وفقاً للصكوك والمعايير والإرشادات الدولية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك تلك الخاصة بالمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وموجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة. ويجب تصميم تلك الإدارة وتنفيذها بالتنسيق مع سياسات وأنظمة الإدارة الوطنية لتحديد الأسلحة وبدعمٍ منها. ويُعد بناء القدرات المؤسسية والتقنية الوطنية والمحلية لإدارة الأسلحة والذخائر أمراً ضرورياً لاستدامة وفعالية جهود تحديد الأسلحة، ويمكن أن يدعم عمليات إصلاح القطاع الأمني (SSR) حيثما كان ذلك مناسباً.

4.5 الإدماج

يجب تنسيق عملية الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر مع جميع الجوانب الأخرى لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة، وكذلك مع المكونات الأخرى لعملية السلام الأوسع، بما في ذلك وقف إطلاق النار وتدابير تحديد الأسلحة المرتبطة بالترتيبات الأمنية الانتقالية، وتدابير حظر الأسلحة حيثما كانت موجودة وقابلة للتطبيق، وإصلاح القطاع الأمني وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

4.6 السلامة والأمن

ينطوي التعامل مع الأسلحة والذخائر والمتفجرات على مستويات عالية من المخاطر. ولذلك، يُعد إشراك موظفي إدارة الأسلحة والذخائر المؤهلين تقنياً والحاصلين على مؤهلات مناسبة في التخطيط للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر وتنفيذها أمراً بالغ الأهمية. ويجب أن يتمتع المستشارون الفنيون بتدريبٍ رسمي وخبرة ميدانية تشغيلية في مجال تخزين الذخائر والأسلحة ووسمها ونقلها وإبطال مفعولها والتخلص منها، بما في ذلك تدمير الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

5. التخطيط للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر وتصميمها

يجب إجراء تقييمات دقيقة وتخطيط ورصد من أجل تنفيذ عملية إدارة انتقالية للأسلحة والذخائر فعالة وقائمة على الأدلة ومصممة خصيصاً ومراعية للمنظور الجنساني والعمر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتضمن هذا النهج التحليل السياقي، والتحليل على أساس العمر والجنسانية، وتقييم المخاطر والأمن، وتطوير الإجراءات التشغيلية الموحّدة (SOPs)، وتحديد الموارد الفنية واللوجستية، وجدول زمني للعمليات وأنشطة التوعية العامة (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح للحصول على إرشادات بشأن هذه الأنشطة). ويجب توضيح التخطيط لعملية الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر في الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستراتيجية تحديد الأسلحة و/أو استراتيجية الأمن القومي الأوسع. وإذا كان السياق هو إعداد بعثة للأمم المتحدة، فيجب أيضاً توضيح التخطيط للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر في مفهوم البعثة والاستراتيجيات ذات المستوى الأدنى ووثائق الرؤية لبعثة الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، يجب ألا يتم تصميم الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمعزل عن المبادرات الأخرى المتعلقة بتحديد الأسلحة أو المبادرات ذات الصلة التي تديرها السلطات الوطنية وشركاؤها الدوليون.

5.1 عمليات التقييم والدراسة الاستقصائية عن الأسلحة

يختلف تصميم وطرائق وأهداف الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقاً للسياق السياسي والأمني، ومستوى انتشار الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وثقافة الأسلحة والمنظورات المجتمعية، والتجارب الجنسانية لمثل هذه الإدارة، والتوقيت، وتسلسل المبادرات الأخرى (التي قد تشمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأدوات ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و/أو دعم إعادة الإدماج) (انظر الوحدة 2.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نهج الأمم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

ويجب أن تبدأ التقييمات المتكاملة في أقرب وقتٍ ممكن في عملية مفاوضات السلام وفي مرحلة التخطيط المسبق (انظر الوحدة 3.11 من

المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن التقييمات المتكاملة). وينبغي أن يسهم التقييم المتكامل في تحديد ما إذا كانت أي تدابير لنزع السلاح أو للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر مرغوبةً أو ممكنة في السياق الحالي، والآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لأيٍ من هذه التدابير (انظر القسم 5.1.1 من الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح للحصول على إرشادات بشأن التقييمات المتكاملة).

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إجراء دراسة استقصائية حول الأسلحة (نفس الدراسة الاستقصائية حول الأسلحة الموضح في القسم 5.1.2 والمرفق ج من الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح) واستخلاص المعلومات من أنظمة مراقبة الإصابات الوطنية (انظر القسم 5.5.2 من الوحدة 05.10 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة). وتُعتبر الدراسات الاستقصائية حول الأسلحة ومراقبة الإصابات ضروريةً من أجل وضع خطط فعالة وآمنة لكلٍ من نزع السلاح والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر. كما يسمحان لممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتوسيع نطاق مهمة إدارة الأسلحة والذخائر المقبلة، وتقييم التوقعات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بتدابير الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر التي سيتم تنفيذها. وتساعد هذه المعرفة على ضمان وضع برامج وتحقيق نتائج مخصصة. وتعد البيانات المصنفة حسب الجنسانية والعمر شرطاً أساسياً لفهم المواقف الخاصة بالعمر والجنسانية تجاه الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وتأثيراتها الخاصة بالعمر والجنسانية. ويُعد هذا النوع من البيانات ضرورياً أيضاً لتصميم استجابات قائمة على الأدلة ومراعية للعمر والجنسانية.

ويوفر الجمع المبكر للبيانات خط الأساس لأنشطة رصد وتقييم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب تعديل مؤشرات خط الأساس تلك بما يتماشى مع ديناميات الصراع المتطورة. ويُعد الرصد والتقييم أمراً بالغ الأهمية لضمان المساءلة والتنفيذ والإدارة الفعالَيْن للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر. وللحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً بشأن الرصد والتقييم، يرجى الرجوع إلى المربع 2 من الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح، والوحدة 3.50 منها بشأن رصد وتقييم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقسم 5.5 من الوحدة 05.10 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

وبمجرد جمع معلومات موثوقة، يمكن وضع خطط الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر التعاونية من قبل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للأمم المتحدة في مواقع البعثات، ومن قبل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والوكالة (الوكالات) القيادية التابعة للأمم المتحدة في المواقع غير التابعة للبعثات. ويجب أن تحدد هذه الخطط السكان المستهدفين المقصودين ومتطلبات الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، ونوع تدابير تلك الإدارة والعمليات المخطط لها، والجدول الزمني، والاحتياجات من الخدمات اللوجستية والميزانية والموظفين.

5.2 الإطار التنظيمي الوطني والإقليمي والدولي

يجب إجراء الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما يتوافق مع التشريعات الوطنية للدولة المعنية والأطر القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة، فضلاً عن الامتثال لأي متطلبات لإعداد التقارير بموجب الصكوك دون الإقليمية والدولية ذات الصلة. ويُعد الامتثال للأحكام المصممة خصيصاً لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما تمكين المرأة، ومنع أعمال العنف المسلح الخطيرة ضد النساء والفتيات، أمراً بالغ الأهمية بشكلٍ خاص.[2] وكذلك الأمر بالنسبة للامتثال للأحكام المصممة لدعم انخراط الشباب ومشاركتهم.

5.2.1 التشريع الوطني

يوجد في العديد من الدول تشريعات وطنية تنظم كامل دورة حياة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات أو أجزاء منها، بما في ذلك التصنيع والوسم والاستيراد والتصدير وحفظ السجلات والحيازة المدنية. وفي كثيرٍ من الأحيان، إذا صدّقت/اعتمدت الدول معاهدات وصكوكاً عالمية وإقليمية، فإن الأحكام ذات الصلة من هذه الصكوك ستنعكس في تشريعاتها الوطنية. ومع ذلك، قد يكون هناك بعض الاختلاف في مدى قيام الدول بتطوير أو تحديث هذه التشريعات.

وبالإضافة إلى التشريعات، ربما تكون السلطات الوطنية قد طورت أطراً معيارية وطنية للأسلحة والذخائر و/أو وثائق للتوجيه العملي، بما في ذلك خطة عمل وطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإجراءات تشغيل موحدة وفقاً للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وموجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة. ويجب أن تُؤخذ هذه المعايير والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية و/أو وثائق التوجيه الاستراتيجي والعملي في الاعتبار، في مرحلةٍ مبكرة، عند تخطيط وتنفيذ الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

5.2.2 الصكوك الملزمة قانوناً

إن الصكوك الإقليمية والعالمية المشار إليها أدناه ملزمة قانوناً. ولذلك يجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديد الأدوات التي تنطبق على الدولة التي يعملون فيها.

الصكوك الإقليمية

تم اعتماد العديد من الصكوك الإقليمية الملزمة قانوناً لدعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (انظر أدناه).[3]

القارة	المنطقة/المنظمة الإقليمية	الصك
أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة
	منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي	بروتوكول نيروبي لمنع ومراقبة وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي
	أفريقيا الوسطى	اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها ("اتفاقية كينشاسا")
	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
أوروبا	الاتحاد الأوروبي	استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة النارية غير المشروعة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها
أمريكا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة

الصكوك الدولية

- تم اعتماد بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورةٍ غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في سياق منع الجريمة وإنفاذ القانون. ووافقت الدول الأطراف في المعاهدة الملزمة قانوناً على منع ومكافحة والقضاء على صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.
- تنظم معاهدة تجارة الأسلحة التجارة القانونية الدولية في الأسلحة التقليدية، وتسعى إلى منع والقضاء على تسربها إلى السوق غير المشروعة من خلال وضع معايير دولية تحكم عمليات نقل الأسلحة. وتتناول المعاهدة العلاقة بين عمليات نقل الأسلحة التقليدية وارتكاب أعمال العنف القائم على الجنسانية. وتطلب من الدول الأطراف تقييم خطر استخدام الأسلحة التقليدية المنقولة لارتكاب أو تسهيل أعمال العنف الخطيرة على أساس الجنسانية أو أعمال العنف الخطيرة ضد النساء والأطفال.
- تُلزم اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما تفسرها آليات الرقابة العالمية الخاصة بها، الدولَ بالحد من انتشار الأسلحة الصغيرة وتنظيم الوصول إليها كجزءٍ من واجب حماية الحق في الحياة.

وقد تكون الصكوك الملزمة الأخرى ذات صلة، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وقد تكون قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وكذلك مبادئ مدريد التوجيهية الصادرة عن مجلس الأمن لعام 2015 وملحقاتها لعام 2018 ذات صلةٍ أيضاً.

5.2.3 الصكوك الملزمة سياسياً

يتناول برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (PoA)، الاتجارَ غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف الحد من المعاناة الإنسانية. ويتألف برنامج العمل من التزامات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويشجع الصك الدولي للتعقب، الذي تم اعتماده في إطار برنامج العمل، على تطوير تدابير وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحفظ السجلات عنها وتعقبها.

تعتبر المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ذات صلة أيضاً بتخطيط وتصميم الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر عندما يكون هناك روابط متبادلة بين إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

5.3 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المراعية للنوع الاجتماعي

يلعب النساء والرجال والأطفال والمراهقين والشباب دوراً فعالاً في تنفيذ الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك من خلال تشجيع الأسرة وأفراد المجتمع وأعضاء القوات والجماعات المسلحة على المشاركة. وقد ثبُت أن الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المراعية للنوع الاجتماعي والعمر أكثر فعاليةً في معالجة آثار التداول غير المشروع للأسلحة والذخائر والمتفجرات وإساءة استخدامها من تلك التي لا تراعيهما. ويُعد تعميم مراعاة الجنسانية والعمر أمراً ضرورياً لضمان النجاح الشامل لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إشراك النساء والأطفال والمراهقين والشباب من المجتمعات المتضررة في مراحل التخطيط للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويمكن للمرأة، على سبيل المثال، أن تسهم في رفع مستوى الوعي بالمخاطر المرتبطة بحيازة الأسلحة، والتأكد من فعالية وإنفاذ القواعد التي يعتمدها المجتمع، فيما يتعلق بالحد من الأسلحة. وبما أن مالكي ومستخدمي الأسلحة والذخيرة والمتفجرات هم في الغالب من الرجال، بما في ذلك الشباب، فيجب أن تركز جهود الاتصال والتوعية على الفصل بين ملكية الأسلحة من جانب ومفاهيم السلطة والحماية والمكانة والذكورة من جانبٍ آخر. ولضمان فعالية هذا النوع من الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المفضي إلى تحول في المنظور الجنساني ومنظور العمر ، يجب ربطه بأدوات أخرى متعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل توفير الدعم للوساطة من قبل الحد من العنف المجتمعي (CVR)، ومرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر القسم 6).

ولضمان مراعاة الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر للنوع الاجتماعي والسن، يجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التركيز على المجالات التالية ذات الأهمية الاستراتيجية: (أ) مشاركة كل من الرجال والنساء في جميع مراحل الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، وكذلك الأطفال والمراهقين والشباب. حيثما كان ذلك مناسباً؛ (ب) جمع البيانات المصنفة حسب الجنسانية والعمر وإجراء تحليل قائم على الجنسانية والعمر كخط أساس لفهم التحديات والاحتياجات؛ (ج) قياس التقدم المحرز من خلال وضع مؤشرات تراعي العمر والجنسانية؛ (د) تعزيز الكفاءات الجنسانية والالتزام بالمساواة بين الجنسين بين موظفي البرامج والشركاء الوطنيين، بما في ذلك اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من الهيئات ذات الصلة؛ (هـ) ضمان مراعاة الهياكل التنظيمية وتدفق العمل وإدارة المعارف للبيئات المختلفة؛ (و) العمل مع الشركاء لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني ومنظور العمر ، بما في ذلك الشبكات والمنظمات النسائية والرجالية والشبابية؛ (ز) عمليات رصد وتقييم البرامج التي تراعي المنظور الجنساني ومنظور العمر. ويمكن العثور على إرشادات محددة في الوحدة 5.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن المرأة والجنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في الوحدة 06.10 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة بشأن المرأة والرجال والطبيعة الجنسانية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والوحدة 06.20 من الموجز بشأن الأطفال والمراهقين والشباب والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. (انظر المرفق ب للاطلاع على المراجع المعيارية الأخرى).

6. الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر كأداة تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

عندما تكون الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر جزءاً من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يجب التفكير فيها عندما تكون هناك حاجة للاستجابة لوجود أعضاء نشطين و/أو سابقين في الجماعات المسلحة. على سبيل المثال، قد تكون الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر مناسِبةً في الحالات التالية:

- الجماعات المسلحة ترفض نزع سلاحها لعدم توفر الشروط المسبقة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- عودة المقاتلين السابقين و/أو الأشخاص المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة إلى مجتمعاتهم المحلية بالأسلحة، الذخائر و/أو المتفجرات، ربما بسبب استمرار انعدام الأمن أو لأن حيازة الأسلحة هي ممارسة ثقافية أو مرتبطة بمفاهيم السلطة والذكورة.

- تداول الأسلحة والذخائر في المجتمعات المحلية وتشكيلها تهديداً أمنياً، وخاصةً في الحالات التالية:
  - تعرُّض المدنيين، بما في ذلك الأطفال في سياقات معينة، لخطر التجنيد من الجماعات المسلحة؛
  - تعرُّض المدنيين، بما في ذلك النساء والفتيات والرجال والفتيان، لخطر الجرائم الدولية الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنساني المرتبط بالنزاع.
  - المقاتلون السابقون و/أو الأفراد المرتبطون سابقاً بالجماعات المسلحة على وشك العودة كجزء من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

في حين يجب أن تهدف الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر دائماً إلى إزالة أو تسهيل التسجيل القانوني لجميع الأسلحة المتداولة، يجب الاعتراف بواقع ثقافة الأسلحة والرغبة بحماية النفس و/أو التمكين، مع تحديد خيارات وأهداف تلك الإدارة وفقاً لذلك. ويوجد تصنيف عام لتدابير الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجدول 1. وعند الإشارة إلى جمع الأسلحة والذخائر والمتفجرات، و/أو تسجيلها، تخزينها، نقلها و/أو التخلص منها، بما في ذلك تدمير الأسلحة والذخائر والمتفجرات أثناء الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، تنطبق المبادئ التوجيهية الأساسية المبينة في الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح.

الجدول 1: تصنيف عام لتدابير الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الأهداف	الأنشطة المحتملة	السياق/الشروط المسبقة
دعم تحسين وتنفيذ التشريعات الوطنية للحد من الأسلحة	▪ تسهيل بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية فيما يتعلق بالسياسات والأحكام والمعايير الدولية لتحديد الأسلحة ▪ أنشطة لرفع مستوى الوعي بالتشريعات الوطنية ▪ تسجيل الأسلحة وفقاً للّوائح الوطنية	▪ التشريعات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحيازة الأسلحة، والتي تعكس الصكوك الإقليمية والدولية الملزمة قانوناً ▪ المجتمعات التي يعود إليها المقاتلون السابقون والأفراد المرتبطون سابقاً بالجماعات المسلحة
الحد من/تأخير الوصول إلى الأسلحة والذخائر لمنع العنف المسلح والحوادث بين الأشخاص	▪ رفع مستوى الوعي بمخاطر الاحتفاظ بالأسلحة في المنزل، بما في ذلك البرامج الخاصة بالجنسانية والعمر ▪ تخزين الأسلحة والذخيرة في أماكن منفصلة ▪ تثبيت خزائن فردية في المنزل ▪ إجراء أنشطة بشأن التعامل الآمن والمأمون مع الأسلحة وتخزينها مؤقتاً	▪ نزع السلاح ليس خياراً ▪ تعتبر إساءة استخدام الأسلحة والذخائر المملوكة للأفراد مصدر قلق رئيسي للمجتمع ▪ المجتمعات التي يعود إليها المقاتلون السابقون والأفراد المرتبطون سابقاً بالجماعات المسلحة

زيادة الرقابة المجتمعية على حيازة الأسلحة والذخائر	▪ مرافق التخزين المجتمعية ▪ دعم تطوير القدرات الأساسية لإدارة الأسلحة والذخائر ▪ تخزين المتفجرات بعيداً عن المناطق المأهولة ▪ التسجيل المجتمعي للأسلحة النارية والذخيرة: برامج من نوع "التسجيل أولاً، والجمع لاحقاً". ▪ تخزين الأسلحة الثقيلة والمنصات الداعمة ▪ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة	▪ الجماعات المسلحة ذات قاعدة مجتمعية ▪ شعور قوي بالثقة المتبادلة ضمن المجتمع ▪ وجود سلطات معترف بها ومقبولة بشكلٍ عام مسؤولة عن الرقابة ▪ المجتمع لا يشعر بالتهديد بسبب المخاطر الأمنية أو السلامة المباشرة
تقليل عدد الأسلحة والذخيرة غير المشروعة المتداولة	▪ جمع وتدمير الأسلحة الفائضة (التي تعتبر خطرة أو أصبحت قديمة) ▪ تشجيع المجتمع على تسليم كمية معينة من الأسلحة والذخائر كشرط مسبق للاستفادة من برنامج الحد من العنف المجتمعي (انظر القسم 6.1) ▪ ربط الأهلية الفردية للحصول على الحد من العنف المجتمعي بتسليم الأسلحة الصالحة للاستخدام	▪ فهم قوي للقضايا الأمنية وأنواع الأسلحة والذخائر التي تحتفظ بها المجتمعات ▪ التنسيق الوثيق مع المجتمعات لتحديد النهج المناسب والتركيز على الجمع (أنواع الأسلحة والذخائر، والكميات، وما إلى ذلك) ▪ المجتمعات التي يعود إليها المقاتلون السابقون والأفراد المرتبطون سابقاً بالجماعات المسلحة
دعم تطوير القدرات الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر	▪ وسم الأسلحة وحفظ سجلاتها كمدخل لعمليات أكبر تركز على الترسانات الوطنية ▪ بناء القدرات في مجال التخلص من الأسلحة والذخائر، بما في ذلك تدميرها ▪ تجديد أو إنشاء مرافق تخزين جديدة لمواد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ▪ استعراض/تحديث التشريعات الوطنية لتحديد الأسلحة	▪ الآليات الوطنية الحالية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتنسيق الجهود، مع إمكانية التعاون الإقليمي أيضاً، حسب الاقتضاء ▪ ضرورة التماشي مع السياسات والاستراتيجية الوطنية لتحديد الأسلحة ▪ ضرورة التماشي مع الأطر التنظيمية الإقليمية والدولية (انظر القسم 5.2)، والإرشادات (المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة (IATG) وموجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة). ▪ المجتمعات التي يعود إليها المقاتلون السابقون والأفراد المرتبطون سابقاً بالجماعات المسلحة

بالإضافة إلى التدابير العامة المبينة أعلاه، قد يفكر ممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في بعض الحالات، بدعم قدرة الجماعات المسلحة على إدارة الأسلحة والذخائر. ويجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توخي الحذر الشديد عند دعم قدرة الجماعات المسلحة على العمل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي حين أن الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر قد تساعد في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، ومعالجة بعض المخاطر المباشرة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة والذخائر والمتفجرات، فإن بناء قدرة الجماعات المسلحة على إدارة الأسلحة والذخائر ينطوي على مخاطر معينة، وقد يعزز عن غير قصد القدرة القتالية لتلك الجماعات، وإضفاء الشرعية على وضعها، وتشويه سمعة الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يهدد الأهداف الأوسع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونتيجةً لذلك، فإن أي قرار لدعم قدرات الجماعات المسلحة لإدارة الأسلحة والذخائر يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- يجب أن يتماشى هذا النهج مع استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأوسع التي تم الاتفاق عليها واعتمادها من قبل السلطات الوطنية كجزء لا يتجزأ من عملية السلام أو استراتيجية بديلة لحل النزاع.
- يجب أن يتماشى هذا النهج مع الولاية العامة لبعثة الأمم المتحدة وأهداف تلك البعثة (في حال تم إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة).
- يجب أن يتبع التعامل مع الجماعات المسلحة سياسةَ الأمم المتحدة في هذا الشأن، أي سياسة بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات التشغيلية الموحّدة بشأن التعامل مع الجماعات المسلحة حيثما تم اعتمادها، ومذكرة الأمم المتحدة بشأن التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول لأغراض سياسية (انظر المرفق ب) وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.
- يجب أن يسترشد هذا النهج بتحليل المخاطر وأن يكون مصحوباً بتدابير تخفيف المخاطر.

إذا تم استيفاء جميع الشروط المذكورة أعلاه، فإن دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لبناء قدرات الجماعات المسلحة لإدارة الأسلحة والذخائر يمكن أن يشمل تخزين مخزونات الذخيرة بعيداً عن المناطق المأهولة وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، وتدمير الذخائر والمتفجرات الخطرة كما حددتها الجماعات المسلحة، وتقديم المشورة والدعم والحلول الأساسية لإدارة المخزون.

6.1 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر لدعم الأدوات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ثبُت أن الجهود التي تركز فقط على الأسلحة والذخيرة والمتفجرات لها تأثير محدود على عدم الاستقرار. ولذلك، يجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج السعي إلى معالجة الدوافع الأخرى للنزاعات بالتوازي. على سبيل المثال، من خلال استخدام الأدوات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل الدعم المقدم للترتيبات الأمنية الانتقالية في مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، ومرحلة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدعم المقدم من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للوساطة. إن الأدوات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي تدابير فورية وموجهة يمكن استخدامها قبل تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو بعدها أو بالتوازي معها، أو عندما لا تكون الشروط المسبقة لتلك البرامج متوفرة (انظر الوحدة 2.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نهج الأمم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والوحدة 02.30 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والخفيفة في سياق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

6.1.1 الحد من العنف المجتمعي والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

عندما يتم تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنها تهدف إلى الحد من العنف المسلح في المجتمعات. ومن خلال معالجة دوافع العنف المسلح وتحسين التصورات الأمنية، يمكن أن يكون لبرامج الحد من العنف المجتمعي تأثير مباشر على الطلب على الأسلحة وإساءة استخدامها، وكذلك على تهيئة الظروف المواتية لمبادرات نزع السلاح في المستقبل.

كما هو موضح في الوحدة 2.30 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن الحد من العنف المجتمعي، قد تستهدف برامج الحد من العنف المجتمعي:

- أعضاء الجماعات المسلحة غير المؤهلين رسمياً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأن جماعتهم غير موقعة على اتفاق سلام.
- الأفراد الذين لا ينتمون لجماعة مسلحة، لكنهم معرضون لخطر التجنيد من قبل هذه الجماعات.
- المجتمعات المحددة المعرضة لاندلاع أعمال العنف، أو القريبة من مواقع التجميع، أو التي من المحتمل أن تستقبل مقاتلين سابقين.

عندما تستهدف برامج الحد من العنف المجتمعي أفراد الجماعات المسلحة غير المؤهلين رسمياً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لأن جماعتهم غير موقعة على اتفاق سلام، يجوز أن تكون الأهلية الفردية لبرنامج الحد من العنف المجتمعي مرتبطةً بتسليم سلاح صالح للاستعمال. وينبغي وضع معايير الأهلية للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر والحد من العنف المجتمعي المحتملة المتعلق بالأسلحة بما يتماشى مع عنصر نزع السلاح في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (في حال وجود برنامج قيد التطبيق)، بالإضافة إلى مبادرات الحد من الأسلحة الأخرى الجاري تنفيذها في الدولة (انظر القسم 7). وإذا تم إجراء جمع الأسلحة والذخيرة كجزء من برنامج الحد من العنف المجتمعي في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ عنصر نزع السلاح في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه الأنشطة متسلسلة بشكلٍ استراتيجي وأن يتزامن مع هذه الجهود استراتيجية قوية للتوعية العامة تعتمد على رسائل واضحة (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح، والوحدة 04.30 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة بشأن رفع مستوى الوعي، والوحدة 12.10 من المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام (IMAS) بشأن التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة). وذلك لأن المدنيين قد يحاولون تسليم أسلحتهم في نقطة التجمع المخصصة لاستقبال المقاتلين، مما قد يؤدي إلى زيادة التوترات.

عندما تستهدف برامج الحد من العنف المجتمعي المجتمعات المعرضة لاندلاع العنف أو الأفراد المعرضين لخطر التجنيد، فإن استعداد أفراد المجتمع للاستسلام أو تقييد الوصول الفوري إلى الأسلحة والذخائر والمتفجرات سيعتمد إلى حدٍ كبير على التصورات الأمنية، ووجود تهديدات أمنية داخلية أو خارجية، ونوعية الأحكام الأمنية الرسمية، وغياب الملاحقة الجنائية لحيازة الأسلحة بشكلٍ غير مشروع. وإذا لم يكن نزع السلاح ممكناً، فإن تشجيع المجتمعات على السيطرة على أسلحتها وذخائرها ومتفجراتها، على سبيل المثال، من خلال حملات التوعية والتسجيل وتطوير مرافق التخزين المجتمعية، يمكن أن يساعد في الحد من حمل الأسلحة علناً وحيازتها في المنزل (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح للحصول على مبادئ توجيهية بشأن هذه الأنشطة، والوحدة 04.30 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة بشأن رفع مستوى الوعي، والوحدة 12.10 من المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن التثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة). ويمكن لمبادرات التوعية والمبادرات التي تركز على المجتمع أن تساعد في تقليل مخاطر الحوادث التي تنطوي على أسلحة وذخيرة، والحد من اللجوء إلى الأسلحة في النزاعات الشخصية العنيفة، بما في ذلك ضد النساء.

وعلى الرغم من أن تسليم السلاح أو الذخيرة لا يجب أن يكون دائماً شرطاً مسبقاً للمشاركة في برنامج الحد من العنف المجتمعي، فقد يكون أحد الأساليب هو جعل تنفيذ برنامج للحد من العنف المجتمعي في مجتمع معين مشروطاً بالجهود التي يقوم بها المجتمع أو المجموعة لجمع الأسلحة والذخيرة والتسليم الطوعي لها. ويمكن جمع الأسلحة والذخائر المصنعة و/أو المصنعة يدوياً، وتدمير الكميات عن طريق حرقها في الأماكن العامة؛ وفي حين أن ذلك لا يعتبر من أفضل الممارسات، لأن الحرق لا يؤدي إلى تدمير الأسلحة بالكامل، إلا أن هذا النوع من الفعاليات يمكن أن يلعب دوراً رمزياً مهماً في دعم المجتمعات الخارجة من النزاعات.

يجب أن تكون الدورة الكاملة للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر شفافة وخاضعة للمساءلة، بدءاً من جمعها وحتى التخلص منها. ويجب تدمير الأسلحة والذخائر التي تم جمعها كجزء من برامج الحد من العنف المجتمعي، ولكن إذا قررت السلطات دمج العتاد في مخزوناتها الوطنية، فيجب أن يتم ذلك بما يتوافق مع التزامات الدولة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية (انظر القسمين 5.2 و8). وكحدٍ أدنى، يجب وسم هذه الأسلحة وتسجيلها بشكلٍ صحيح، وتتبع مصدرها، إذا لزم الأمر، قبل دمجها في المخزون الوطني. وينبغي القيام بشكلٍ مشترك بإجراء عمليات تفتيش فنية محددة على وظائف وسلامة الأسلحة التي سيتم دمجها لضمان صلاحيتها للاستعمال (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح).

6.1.2 مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

تمثل مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج آلية استقرار مؤقتة ومحدودة زمنياً تهدف إلى تهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة لتسهيل التفاوض و/أو تنفيذ اتفاقيات السلام وتمهيد الطريق نحو برنامج كامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر الوحدة 2.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نهج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوحدة 2.20 من المعايير نفسها بشأن سياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

تم تصميم مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمؤهلين لبرنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالتالي فإن معايير الأهلية لكليهما ستكون هي ذاتها، ويمكن أن تتطلب من الأفراد، من بين أمورٍ أخرى، إثبات أن لديهم صفة المقاتل وأن بحوزتهم سلاحاً مصنعاً صالحاً للاستعمال أو كمية معينة من الذخيرة (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح). ويجب أن تكون معايير الأهلية مراعية للنوع الاجتماعي ولا تنطوي على تمييز ضد المرأة. واعتماداً على الظروف المحددة، يمكن تسجيل الأفراد الذين لا يستوفون معايير الأهلية في برنامج الحد من العنف المجتمعي (انظر الحدة 2.30 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن الحد من العنف المجتمعي).

وفي حين ينبغي تسليم معظم العتاد خلال مرحلة نزع السلاح من برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتيح لممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفرصة لتكوين فهمٍ أكبر بشأن كمية وأنواع العتاد الذي تمتلكه الجماعات المسلحة، ولجمع هذه العتاد وتسجيله وإدارته.

واعتماداً على السياق، يمكن أن تشمل مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تسليمَ الأسلحة والذخائر من قبل أعضاء الجماعات والقوات المسلحة. ومن أجل تجنب الالتباس، يمكن تسمية هذه المرحلة "ما قبل نزع السلاح" بدلاً من "نزع السلاح"، والتي ستحدث في وقتٍ ما في المستقبل.

مرحلة ما قبل نزع السلاح

تنطوي مرحلة ما قبل نزع السلاح على جمع العتاد وتسجيله وتخزينه في مكانٍ آمن. واعتماداً على السياق والاتفاقات المبرمة مع القوات والجماعات المسلحة، يمكن أن تركز مرحلة ما قبل نزع السلاح على أنواع معينة من العتاد، بما في ذلك المنظومات الأكبر حجماً التي يتولى تشغيلها طاقم في السياقات التي تكون فيها الأطراف المتحاربة مجهزة تجهيزاً جيداً. ويمكن أن تكون عمليات التسليم:

- **مؤقتة:** يُسجل العتاد ويُخزن بشكلٍ سليم، لكنه يظل تحت السيطرة المشتركة للقوات والجماعات المسلحة والأمم المتحدة من خلال نظام المفتاح المزدوج مع أدوار وإجراءات محددة بشكلٍ جيد؛
- **دائمة:** يتم تسليم العتاد وتسجيله والتخلص منه في نهاية المطاف (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح).

وفي كلتا الحالتين، يجب تدمير الذخائر غير الآمنة، ويجب تنفيذ جميع الأنشطة بشفافية كاملة ومع احترام إجراءات السلامة والأمن أثناء عملية التدمير.

يجب على مرحلة ما قبل نزع السلاح:

- بناء وتعزيز ثقة القوات والجماعات المسلحة والسكان المدنيين في أي عملية لنزع السلاح في المستقبل وفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأوسع نطاقاً؛
- الحد من تداول الأسلحة والذخائر وظهورها العلني؛
- المساهمة في تحسين تصورات السلام والأمن؛
- رفع مستوى الوعي حول مخاطر الأسلحة والذخائر غير المشروعة؛
- بناء المعرفة بترسانات الجماعات المسلحة؛
- السماح لممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتحديد وتخفيف المخاطر التي قد تنشأ أثناء تنفيذ عنصر نزع السلاح في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المستقبل، بما في ذلك من خلال تخطيط وإجراء الاختبارات التشغيلية (انظر القسم 5.3 في الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح)؛
- تشجيع أعضاء الجماعات المسلحة على نزع أسلحتهم طوعاً والانخراط في برنامجٍ كامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

6.1.3 دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للترتيبات الأمنية الانتقالية والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

خلال فترة التحول السياسي، قد يُطلب من الأطراف المتحاربة العمل كمقدمين للخدمات الأمنية، وهو ما قد يحدث قبل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو بالتزامن معه. وتُعد هذه المرحلة الانتقالية حيويةً لبناء الثقة في وقتٍ قد تفقد فيه الأطراف المتحاربة قدراتها العسكرية وقدرتها على الدفاع عن نفسها.

وقد تشمل الترتيبات الأمنية الانتقالية وحدات مشتركة أو دوريات أو عمليات تشمل أطراف النزاع، وغالباً ما تكون جنباً إلى جنب مع وجود طرفٍ ثالث (انظر الوحدة 2.20 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حول سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). ويجب أن تخضع إدارة الأسلحة والذخائر المستخدمة خلال هذه الأنواع من الترتيبات الأمنية الانتقالية لإطارٍ قانونيٍ واضح وستتطلب خطة قوية متفق عليها من قبل جميع الجهات الفاعلة. ويجب أن تكون هذه الخطة مدعومة أيضاً بإجراءات تشغيل موحدة تفصيلية لإجراء الأنشطة وتحديد المسؤوليات بشكلٍ دقيق، والتي يجب على الجميع الالتزام بها (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح). ويجب أن تتضمن إجراءات التشغيل الموحدة هذه إرشادات حول كيفية التعامل مع الأسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها أو جمعها أو العثور عليها من قبل الوحدات المشتركة.[4] واعتماداً على السياق ومواقف أصحاب المصلحة، سيتم تسريح أفراد القوات والجماعات المسلحة ونزع سلاحهم، أو سيحتفظون بإمكانية استخدام أسلحتهم الصغيرة والذخائر، التي سيتم تسجيلها وتخزينها عند عدم استخدامها.[5] وفي بعض الحالات، يمكن لمثل هذه التدابير أن تسهل دمج المقاتلين السابقين على نطاقٍ واسع في قطاع الأمن كجزء من اتفاقية السلام (انظر الوحدة 6.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني).

6.1.4 دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجهود الوساطة الخاصة بالسلام والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

تتضمن مفاوضات السلام عنصراً قوياً يتعلق بتحديد الأسلحة، بما في ذلك من خلال تحديد وقف إطلاق النار الأولي وتصميم واعتماد اتفاقيات السلام الشاملة. ويجب أن تسهم الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر الداعمة لجهود الوساطة من أجل السلام في تحديد الأسلحة، والحد من العنف المسلح، وبناء الثقة في العملية، وتكوين فهم أفضل لترسانات أسلحة القوات والجماعات المسلحة، وتمهيد الطريق لنقل المسؤولية عن إدارة الأسلحة في مرحلةٍ لاحقة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إما إلى الأمم المتحدة أو إلى السلطات الوطنية.

وقد يرتبط نزع السلاح بالهزيمة وبتحولٍ كبير في ميزان القوى، فضلاً عن سحب ورقة مساومة رئيسية من يد الجماعات المسلحة المجهزة تجهيزاً جيداً. ويمكن أيضاً النظر إلى نزع السلاح على أنه إزالة لرموز الذكورة والحماية والقوة. إن الضغط من أجل نزع السلاح في ظل غياب الضمانات المتعلقة بالأمن أو العدالة أو الاندماج في قطاع الأمن سيكون له فعالية محدودة، وقد يقوض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكلٍ عام.

يوفر استخدام مفاهيم وتدابير ومصطلحات الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر حلاً لهذه القضية ويضع الأساس لأحكام أكثر واقعيةً لتحديد الأسلحة في اتفاقيات السلام. وقد تكون الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر أيضاً خطوةً أولى نحو تحديدٍ أكثر شمولاً للأسلحة، مما يمهد الطريق لنزع السلاح الكامل بمجرد نضوج السياق. وينبغي أن يتمتع الوسطاء وممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذين يدعمون عملية الوساطة بمعرفة قوية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة الأسلحة والذخائر، أو على الأقل أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى الخبرات التي يمكنها تقديم الإرشادات لهم في تصميم أحكام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المناسبة والمبنية على الأدلة والمتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما يمكن للإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، كجزء من الحد من العنف المجتمعي ومرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أن تمكّن الأطراف المعنية من الانخراط بثقةٍ أكبر في المفاوضات نظراً لاحتفاظهم بملكية عتادهم وإمكانية الوصول إليه. لكنّ طول فترات الحد من العنف المجتمعي وما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد يؤدي أيضاً إلى تحولها إلى آلية دعم للجماعات المسلحة بدلاً من كونها حافزاً لوضع اللمسات الأخيرة على مفاوضات السلام. ولذلك ينبغي التعامل مع مثل هذه العمليات بحذر (انظر الوحدة 2.20 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

6.2 الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ودعم إعادة الإدماج

يمكن تقديم دعم إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك عند عدم توفر الشروط المسبقة لبرنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر الوحدة 2.40 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن إعادة الإدماج كجزء من الحفاظ على السلام). وعندما يتم ربط الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ودعم إعادة الإدماج كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يكون المقاتلون السابقون قد تم بالفعل نزع سلاحهم وتسريحهم. وفي السياقات التي لا يوجد فيها برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد يترك المقاتلون الجماعات المسلحة أثناء النزاع الدائر ويعودون إلى مجتمعاتهم المحلية، حاملين أسلحتهم وذخائرهم معهم أو مخفين إياها في مخابئ الأسلحة. وفي كلا السيناريوهين، قد يعود المقاتلون السابقون إلى المجتمعات التي تمتلك مستويات مرتفعة من حيازة الأسلحة والذخيرة. لذلك قد يكون من الضروري الجمع على نحوٍ متناسق بين تدابير الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المدرجة في الجدول 1 مع دعم إعادة الإدماج كجزءٍ من برنامجٍ واحد.

7. أنشطة تحديد الأسلحة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

على الرغم من أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هما مجالان منفصلان للمشاركة، إلا أنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً من الناحية الفنية، لا سيما في بيئات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تتداخل فيها الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر مع أهداف تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطتها والجمهور المستهدف. وتظل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منتشرةً بشكلٍ خاص في الكثير من المناطق التي يتم فيها تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التداول غير الخاضع للرقابة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى إعاقة تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز النزاعات (انظر تقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2019/1011)). ويجب على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يعملوا بتعاونٍ وثيق مع كل من اللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهيئات تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إن وجدت، ويجب أن يكون كلا مجالَي العمل منسقَيْن بشكلٍ وثيق ومتسلسلَيْن بشكلٍ استراتيجي. على سبيل المثال، يمكن أن يكون تنفيذ دراسة استقصائية حول الأسلحة واستخدام بيانات الوفيات والأمراض من النظام الوطني المستمر لمراقبة الإصابات بمثابة الأساس لتطوير أنشطة الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واستراتيجية تحديد الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة.[6]

ويشير مصطلح "تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" إلى تلك الأنشطة التي تهدف مجتمعةً إلى الحد من الأثر الأمني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها وتداولها بشكلٍ غير خاضع للمراقبة. وتتكون هذه الأنشطة إلى حدٍ كبير وعلى سبيل المثال لا الحصر مما يلي:

- تدابير المراقبة عبر الحدود؛
- إدارة المعلومات وتبادلها؛
- التدابير التشريعية والتنظيمية؛
- استراتيجيات التوعية والتواصل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- الدراسات الاستقصائية وعمليات التقييم بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسجيلها، بما في ذلك استخدام قواعد البيانات الإقليمية والدولية ذات الصلة للتحقق منها؛
- تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- إدارة المخزون؛
- الوسم وحفظ السجلات والتتبع.

وإدراكاً من المجتمع الدولي لضرورة التعامل مع التحديات التي يفرضها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد اعتمد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/Conf.192/15) في عام 2001 (انظر القسم 5.2). وفي هذا الإطار، تلتزم الدول، من بين أمورٍ أخرى، بتعزيز القواعد والتدابير المتفق عليها للمساعدة في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعبئة الإرادة السياسية والموارد من أجل منع النقل غير المشروع لتلك الأسلحة وتصنيعها وتصديرها واستيرادها. وقد استندت الاتفاقات والإعلانات والاتفاقيات الإقليمية إلى الالتزامات الواردة في برنامج العمل وعمّقتها. ونتيجةً لذلك، قام عدد من الدول حول العالم بوضع برامج لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى عمليات مؤسسية لتنفيذها. وينبغي تصميم برامج وأنشطة تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذها بما يتماشى مع موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة (انظر المرفق ب)، الذي يوفر إرشادات واضحة وعملية وشاملة للممارسين وواضعي السياسات.

وأثناء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي تنفيذ تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للتركيز على تحديد الأسلحة على نطاقٍ أوسع على المستوى الوطني والمجتمعي. ويجب النظر في جميع الأسلحة أثناء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من أن التركيز قد ينصب في البداية على تلك الأسلحة التي تمتلكها القوات والجماعات المسلحة. ولهذه الأسباب، ينبغي تصميم آليات الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر التي تم إنشاؤها أثناء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحيث تكون قابلة للتطبيق ومستدامة ضمن مبادرات تحديد الأسلحة الأوسع حتى بعد اكتمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويجب أيضاً أن تتم أنشطة الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحوٍ متسلسل بشكلٍ استراتيجي، وأن تتزامن مع هذه الجهود استراتيجية قوية للتوعية العامة تعتمد على رسائل واضحة (انظر الوحدة 4.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح، والوحدة 04.30 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة بشأن رفع مستوى الوعي، والوحدة 12.10 من المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة).

8. إصلاح القطاع الأمني والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

يمكن تنفيذ الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتزامن مع تقديم الأمم المتحدة الدعم لإصلاح القطاع الأمني. وقد تدعم الأمم المتحدة السلطات الوطنية في تحديد القوام الصحيح لقواتها المسلحة (انظر الوحدة 6.10 من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني). وتشمل هذه الإصلاحات الحاجة إلى تكييف الترسانات الوطنية مع حجم القطاع الأمني في الدولة المعنية واحتياجاته وأهدافه، مما يتطلب تقييماً فعالاً للاحتياجات، وتخطيطاً استراتيجياً، وقدرات فنية ودعماً لتحديد العتاد الفائض أو العتيق وتدميره.

وعندما يكون إصلاح القطاع الأمني جارياً، يمكن استخدام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كنقطة دخول لمواءمة القدرة الوطنية في هذا المجال مع التوجيهات الدولية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأطر القانونية الدولية والإقليمية. على سبيل المثال، يمكن بعد ذلك استخدام مرافق التخزين التي تم بناؤها أو تجديدها لأغراض تخزين العتاد الناتج عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تخزين المخزونات المخصصة للمؤسسات الأمنية، وكإثبات للمفهوم على تطوير المرافق. ويجب

تصميم جميع أنشطة إدارة الأسلحة والذخائر وتنفيذها بما يتماشى مع الإرشادات التقنية الدولية، بما في ذلك الوحدة 02.20 من موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة "تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق إصلاح القطاع الأمني" والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

المرفق أ: الاختصارات

CVR	الحد من العنف المجتمعي
IATG	المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة
IMAS	المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
MOSIAC	موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة
PoA	برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه
SALW	الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
SOP	إجراءات التشغيل الموحّدة
SSR	إصلاح القطاع الأمني
WAM	الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر

المرفق ب: الوثائق المعيارية

تحتوي الوثائق المعيارية التالية (أي المستندات التي تحتوي على القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية المعمول بها) على أحكام تنطبق على العمليات التي تتناولها هذه الوحدة.

المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، https://www.un.org/disarmament/un- saferguard/guide-lines.

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، دليل الأيزو 51: "جوانب السلامة: إرشادات لإدراجها في المعايير".

موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة، https://www.un.org/disarmament/convarms/mosaic.

دراسة استقصائية حول الأسلحة الصغيرة، ومركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة (SEESAC)، وبروتوكولات الدراسات الاستقصائية حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، http://www.seesac.org/Survey-Protocols.

سياسة إدارة الأسلحة والذخائر، إدارة الدعم العملياتي التابعة للأمم المتحدة، إدارة عمليات السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إدارة شؤون السلامة والأمن، 2019. http://dag.un.org/bitstream/handle/11176/400906/Weapons%20and%20Ammunition%20Policy.pdf.

إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعتين للأمم المتحدة، مذكرة - *التعامل مع الجماعات المسلحة من غير الدول لأغراض سياسية: اعتبارات لوسطاء الأمم المتحدة وبعثاتها، 2017.*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هل نلقي اللوم على الحرب؟ الأبعاد الجنسانية للعنف في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، 2012.

إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. الإدارة الفعالة للأسلحة والذخيرة في سياق متغير من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. دليل لممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعين للأمم المتحدة. 2018. يُشار إليه باسم "كتيب إدارة الأسلحة والذخائر في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" في هذا المعيار.

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، *استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة في البيئات المتأثرة بالنزاع وذات السعات المنخفضة*، 2019، http://www.unidir.org/files/publications/pdfs/utilizing-the-international- ammunition-technical- guidelines-in-conflict-affected-and-low-capacity-environments-en-749.pdf.

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، *دور إدارة الأسلحة والذخائر في منع النزاعات ودعم الانتقال الأمني*، 2019،

https://www.unidir.org/publication/role-weapon-and-ammunition-management-preventing-conflict-and-supporting-security.

الحواشي الختامية

1 انظر https://unidir.org/publication/role-weapon-and-ammunition-management-preventing- conflict-and-supporting-security
2 انظر، على سبيل المثال، المادة 7.4 من معاهدة تجارة الأسلحة والقسم II.B.2 في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3).
3 يمكن الاطلاع على خريطة العالم بما في ذلك جميع الصكوك الإقليمية ذات الصلة في كتيب إدارة الأسلحة والذخائر في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ص. xx، ويمكن الاطلاع على نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات المختلفة عبر الرابط www.un.org/disarmament.
4 انظر أيضاً الوحدة 5 في كتيب إدارة الأسلحة والذخائر في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
5 المرجع نفسه، الوحدتان 14 و16.
6 المرجع نفسه، الوحدة 13.